ان من سمات ضعف البورجوازية المحلية ميلها الدائم الى الادخار واحجامها عن الاستثمار ، ولعل عدم الاستقرار السياسي في المنطقة يعزز لديها هذا المسلك فلا تجرؤ على انشاء مشروعات اقتصادية كبيرة .

يضاف الى ذلك ان البورجوازية الاسرائيلية معنية بضرب البورجوازية العربية واضعافها لتظل في موضع التابع . ومن هنا نفهم لماذا أصبحت معامل الخياطة ومعامل تعبئة السمنة مجرد توابع للمصانع الاسرائيلية . وقد أفرز هذا الواقع فئة من البورجوازية المحلية وهي الكومبرادور التي ارتبطت مصلحيا مع الاحتلال وتعمل على تشجيع التعامل معه وتقوي ارتباطها به ليس اقتصاديا فحسب وانما في التطلعات السياسية المشبوهة أيضا مثل الادارة المدنية وغيرها .

الا أن النواقص الذاتية والموضوعية في واقع الرأسمالية المحلية لا تعني أنها - أي الرأسمالية المحلية - عاجزة عن أداء دورها في معركة شعبنا وصموده ضد الاحتلال ، ففي وسعها أن تسهم في انهاض الاقتصاد الوطني نسبيا وتعطيل عملية الالحاق التي تخطط لها السلطات الصهيونية .

ان واجب الرأسمالية المحلية أن تساعد في تطوير التعاونيات الزراعية والجمعيات الاستهلاكية لمكافحة الغلاء ، ومساندة لجان احياء الارض ، وتنشيط اقامة مشاريع استهلاكية مثل المطاحن ومعاصر الزيت ومعامل التعليب والنسيج ، مع عدم اغفال التفكير باقامة مشاريع انتاجية رغم أنها تتطلب وقتا طويلا لاعطاء المردود وتحتاج الى خبرة ومال .

بعد ذلك يتناول الكاتب وضع الفلاحين في ظل الاحتلال فيؤكد حدوث تغيرات على وضعهم كطبقة ، حيث انتقلت أقسام من الفلاحين الى العمل في المصانع الاسرائيلية تحت تأثير الغلاء وعدم الاهتمام بتطوير العمل الزراعي في الارض ، وهذا يؤدي الى اضعاف الارتباط بالارض الامر الذي يخطط له العدو لتسهيل ابتلاعها ومصادرتها .

ويتعرض الكاتب لوضع المرأة في ظل الاحتلال ومدى مشاركتها في عملية الانتاج الاقتصادي، فبينما كانت فرص العمل في السابق متاحة فقط للفتيات المتعلمات ، فقد أدت قسوة الاوضاع الاقتصادية وظروف الغلاء الى دفع أقسام أكبر من النساء الى سوق العمل وخاصة في قطاع الزراعة ، الا أن المرأة العاملة تخضع لاستغلال بشع وتتقاضى أجرا أقل مما يتقاضاه الرجل .

وحيث أن الاقتصاد الاسرائيلي المتطور ، والمدعوم من جانب سلطات الاحتلال يعمل على خنق الوجود المستقل للاقتصاد المحلي ، فان الكاتب يبحث في الواقع الموضوعي للاقتصاد الاسرائيلي عن منافذ يمكن للاقتصاد المحلي أن يتطور ولو نسبيا من خلالها .

فهنالك قطاعات اقتصادية ما زال الاقتصاد الاسرائيلي لعدة أسباب يعاني أزمة فيها ولا يستطيع تلبية احتياجات السوق الى انتاج هذه القطاعات . ففي قطاع زراعة الخضروات تعاني اسرائيل نقصا شديدا، ويمكن للمزارعين العرب أن يضاعفوا انتاجهم من الخضروات دون منافسة ، وبذلك يتحقق هدف استغلال الارض المهددة بالخراب والضياع ، وتشغيل اعداد من العمال العرب وتمتين ارتباطهم بالارض .

وفي مجال الثروة الحيوانية تعاني اسرائيل من نقص في اللحوم وبالتالي فان انشاء مزارع للثروة الحيوانية تسهم في انعاش الاقتصاد المحلي . ويورد الكاتب جدولا يوضح حجم واردات اسرائيل من الحيوانات واللحوم والبيض ومستخرجات الالبان والطحين والقمح ، ومدى ارتفاعها اذا ما قورنت بحجم صادراتها من هذه المنتجات .

تبقى مسألة هامة وهي ظاهرة الالحاق التي تلازم النظام الرأسمالي انسجاما مع طبيعته الاستغلالية، وحيث تشكل الحروب الاستعمارية بشكل عام مداخل طبيعية للالحاق الاقتصادي بينما تعتبر حروب التحرر الوطني نزوعا مضادا للالحاق .

والسؤال الذي يطرحه الكاتب : هل سيظل اقتصادنا ملحقا ؟ أم أننا قادرون على رفض هذا الالحاق ؟